

جرائم خطف النساء واغتصابهن والاعتداء عليهن في سورية

٢٠١٢/٦-٢٠١١/٣

اللجنة السورية لحقوق الإنسان

٢٠١٢/٦/٢٨

أشرف على إعداد التقرير فريق بحث بإدارة المحامي حامد محمد سفور

مخطط الدراسة

الباب الأول : الجرائم الواقعة على المرأة (الخطف، الاغتصاب) في سورية

الفصل الأول : جريمة الخطف

المبحث الأول : مفهوم و تعريف جريمة الخطف

المبحث الثاني : العناصر الجرمية لجريمة الخطف

الفصل الثاني: جريمة الاغتصاب

المبحث الأول : مفهوم و تعريف جريمة الاغتصاب

المبحث الثاني : العناصر الجرمية لجريمة الاغتصاب

الفصل الثالث: آليات جرائم الخطف و الاغتصاب ضمن حالات و اعترافات موثقة

الفصل الرابع : حالات اختطاف قام بها أفراد مناوئون للنظام

الباب الثاني : تحليل لعمليات الخطف والاعتداء على المرأة في سورية وموقف القانون

الدولي الإنساني منها.

الفصل الأول : تحليل جرائم الخطف و الاعتداء على المرأة في سورية

الفصل الثاني : الآثار السلبية لجرائم الخطف و الاغتصاب على المرأة

المبحث الأول : الآثار الجسدية لجرمي الخطف و الاغتصاب

المبحث الثاني : الآثار النفسية لجرمي الخطف و الاغتصاب

المبحث الثالث : الآثار الاجتماعية لجرمي الخطف و الاغتصاب

الفصل الثالث :موقف القانون الدولي الإنساني من الجرائم الواقعة على المرأة

توصيات

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم رؤية حقوقية وقانونية لجريمة اختطاف النساء والاعتداء عليهن وتعريفها وتقديم دراسة واقعية عن كيفية الاختطاف والدوافع من وراءه. ومن هم الخاطفون وكيف تعامل المختطفات، والآثار السلبية والنفسية التي تتركها حادثة الاختطاف عليهن ضمن حالات موثقة تكشف ما يحيط بهذه الجريمة المخزية من نتائج وآثار وفضائح.

الباب الأول : الجرائم الواقعة على المرأة (الخطف - الاغتصاب) في سورية .

١- جريمة الخطف

مفهوم و تعريف جريمة الخطف .

تعرف جريمة الخطف بأنها كل فعل يقصد به حمل المخطوف، بالخداع أو بالعنف، على الانتقال - أو نقله- من مكان إلى آخر دون إرادته، ومنعه من الخروج، بقصد الزواج أو ارتكاب الفجور أو حرمانه من حريته الشخصية.

عناصر جريمة الخطف

حتى تثبت جريمة الخطف قانوناً لا بد من توفر عناصر عدة هي:

١. فعل الخطف : أي النشاط الإجرامي في أخذ الشخص المخطوف و نقله من مكانه.
٢. وقوع الخطف بالخداع أو بالعنف .
٣. القصد الجرمي المتمثل أن تتوجه إرادة الخاطف لخطف الضحية بالعنف أو بالاكراه .

٢- مفهوم و تعريف جريمة الاغتصاب

تعتبر جريمة الاغتصاب إحدى أشد جرائم الاعتداء على العرض جسامة، وهي تشكل في الوقت نفسه اعتداء على الحرية العامة، واعتداء على حصانة جسم الإنسان. وقد يكون من شأنها الإضرار بالصحة الجسدية أو النفسية أو العقلية؛ وهي اعتداء على الشرف، وقد تقلل من فرص الزواج أو تمس بالاستقرار العائلي في المجتمع، كما أنها قد تفرض أمومة غير شرعية فتلحق أضراراً مادية ومعنوية على السواء؛ فهي إذاً جريمة تمس أمن المجتمع. بالإضافة إلى أنها اقتراف أمر محرم في كل الأديان والشرائع والقوانين.

ويعرف الاغتصاب بأنه اتصال رجل بامرأة اتصالاً جنسياً كاملاً من دون رضاء صحيح منها.

و تتكون جريمة الخطف من عدة عناصر هي :

١. الفعل المادي المتمثل بالجماع

٢. الإكراه بالعنف والتهديد بإرتكاب جريمة الاغتصاب : و الاكراه نوعان : مادي و معنوي .

٣ - آليات جرائم الخطف والاعتداء ضمن حالات واعترافات موثقة :

عمد النظام الحاكم في سورية على إتباع سياسة العقوبة الجماعية في عمليات الخطف والاعتصاب

لنساء المدن و القرى و الحارات الثائرة و جند لذلك الكثير من الشبيحة

ويمكن تقسيم من يقوم بجرائم الخطف والاعتداء إلى ثلاثة جهات وهي :

- الشبيحة .

- القوات الأمنية .

- القوات العسكرية .

وكذلك يمكن توصيف من يقع عليهم فعل الخطف والاعتداء أنهم الفتيات والنساء المنتميات للمدن

والقرى والحارات الثائرة ويحدث ذلك على شكل عقوبة فردية أو جماعية في المدن وساحات القرى

أو داخل المنازل أثناء المdahمات أو داخل الزنازين أو مراكز الاعتقال أو البيوت المخصصة

للمختطفات ، بالإضافة لأهالي الناشطين في مجال الثورة و كذلك الناشطات بشكل مباشر في أي مجال

إغاثي أو طبي أو مشاركة في المظاهرات أو بمجرد التعبير عن الرأي و القول بأن الفتاة أو المرأة

تريد تغيير النظام .

وسنتناول في هذا الفصل اعترافات موثقة لبعض من قاموا بعمليات الخطف والاعتصاب ، بالإضافة

لحالات الخطف والاعتصاب التي وثقتها هذه الدراسة.

- الشبيحة .

"هم من المجرمين و المرتزقة وأصحاب السوابق الإجرامية الجنحية والجنائية وأصحاب الخلفية

الإجرامية بالإضافة إلى المجيشين طائفاً حيث تطلق أيديهم في طول البلاد وعرضها لمساعدة قوات

الأمن و كذلك للقيام بعمليات القمع والقتل والتعذيب والتشبيح والخطف والاعتصاب مقابل تعويض مادي وبأوامر ودعم من القوات الحكومية أو غض الطرف لما يرتكبه من جرائم ما دام هذا الكم الهائل من الجرائم يقع على المدنيين المناوئين للنظام والرافضين لحكم الأسد " .

و هنا يمكن عرض اعترافات الخاطفة الفت و التي كانت تقوم ضمن عصابة شبيحة بخطف النساء في مدينة حمص و التي تروي لنا كيف كانت تتم عمليات الخطف من قبل هؤلاء مجموعات الشبيحة.

الخاطفة : الفت فنتور . اسم الأب : أصف فنتور . اسم الأم :اكتمال ديب

الفت من مواليد ١٩٨٦ من الطائفة العلوية .. تم إلقاء القبض عليها من قبل الناشطين في الثورة في منطقة باب السباع في حمص وهي تعد لعملية خطف جديدة و تم توثيق اعترافاتها في حمص ١١٦ ٢٠١١ ١١٢

بدأت ألفت اعترافها بأنها تلقت اتصال من شخص يدعى أبو علي منذر وكلفها بمهمة مراقبة ومعرفة الأجواء في منطقة باب السباع في محافظة حمص وذلك للتحضير لعملية خطف اثنتين من نساء الحي. وقد اعترفت الفت أن المدعو أبو علي منذر المساعد الأول في القسم الخارجي بأحد الأجهزة الأمنية العاملة في محافظة حمص ، طلب منها التأكد من الطرق الفرعية في منطقة باب السباع قبل توجهه إلى الشارع الرئيسي لتنفيذ عملية الخطف.

كانت الحيلة أو الوسيلة الاحتيالية عبارة عن سيارة تكسي تجلس الفت في الكرسي الأمامي بجانب السائق وتقول للنساء اللواتي يراد خطفهن ممن يبحثن عن سيارة أجرة بأن مكان نزولها قريب فلا مانع من صعودهن في المقعد الخلفي وبعد ركوبهن يتم قفل أبواب السيارة وتهديد النساء المخطوفات وأخذهن إلى المكان المتفق عليه .

ذكرت ألفت أسماء المتعاونات معها وهم أم محمد، أم مصعب، أبو علي منذر . كانوا عبارة عن عصابة منظمة بأسماء وهمية من أجل النجاة بأنفسهم في حال تم ألقاء القبض على احدهم .

كانت تعرفهم ألفت من خلال الاتصال وبالوجه وحسب عند تسليم النساء المخطوفات وتسلم المبلغ المالي مقابل إتمام كل عملية خطف .

اعترفت ألفت أنها اختطفت خمس فتيات، ثلاث منهن من منطقة الخالدية واثنان من منطقة باب السباع.

قامت بأول عملية خطف في منطقة السوق في مدينة حمص وبنفس حيلة التاكسي وتم اخذ المخطوفة إلى منطقة السكن الشبابي في حمص حيث المكان المتفق عليه لتسليم النساء المخطوفات .

ثاني عملية خطف كانت من منطقة باب السباع وكذلك بنفس حيلة التاكسي وتم اخذ المخطوفة إلى منطقة السكن الشبابي في حمص .

أما عن عملية اختيار المخطوفات فلم يكن هناك تحديد أسماء في حالات الاختطاف التي قامت بها ألفت ولكن كان يكفي أن تكون المخطوفة من الطائفة السنية ومن المناطق المشتعلة والمشاركة في الثورة ضد النظام الحاكم.

كانت تتقاضى على كل بنت أو امرأة تخطفها مبلغ مالي (٥٠٠٠ ل.س)

أضافت ألفت أن المدعوة أم مصعب قامت بخطف أربع بنات وأودعتهن نفس المكان في منطقة السكن الشبابي في حمص.

ولا تعلم الفت عن عمليات اغتصاب أو اعتداء أو ماذا حل بالفتيات المختطفات حيث كانت مهمتها تقتصر على خطف النساء و تسليمهن إلى المدعو أبو علي منذر وتقبض مبلغها مقابل كل امرأة تخطفها.

لكنها أضافت أنها تظن أن أسباب الاختطاف إما من اجل ابتزاز الأهل للحصول على مبلغ كبير من المال أو على الفدية .. وربما للاعتداء عليهن .

ولكن كما قالت الفت أن الدافع الوحيد لارتكاب جريمة الخطف هو المال وتستهدف بعمليات الخطف التي قامت بها المناطق المناهضة للنظام و النساء المحجبات في تلك المناطق .

ولقد وثقت هذه الدراسة أيضاً اعترافات مدير سابق لفرع الأمن الجوي وهو المدعو عبد الكريم النبهان بعد إلقاء القبض عليه على يد ناشطين في الثورة السورية وقال فيما يخص مسألة الخطف و الاغتصاب بفيديو موثق له ما يلي:

اعترف العميد السوري عبد الكريم النبهان بأن "الشبيحة" الذين يستعين بهم نظام بشار الأسد يقومون باختطاف النساء السوريات؛ بهدف الضغط على أهلهن. جاء ذلك في فيديو بثه الناشطون على شبكة الإنترنت، حيث ظهر العميد النبهان وقد رفع بطاقة هويته. كان أحد الأشخاص من خلف الكاميرا يلقي عليه بعض الأسئلة. وقال النبهان في تلك اللقطات: "إن الشبيحة يأخذون هؤلاء الفتيات إلى قرية المزرعة - وهي قرية شيعية يحميها الأمن والجيش وأغلب أهلها مسلحون - لأنهم يعرفون أن الشعب السوري يغار على أعراضه، ويحاولون الضغط على المواطنين من خلال خطف النساء والفتيات وابتزاز أهلهن ومعاقبة الناشطين باغتصاب نسائهم."

يتبين من اعترافات الفت أن المجموعة أو العصابة التي تعمل تحت أمرتها مؤلفة من ثلاث مستويات مدعومة بالمال ومحمية من عناصر القوات الحكومية .

المستوى الأول : هم الخاطفون الفعليون من أمثال الفت وأم مصعب وغيرهم وهم الذين يقومون بجرم الخطف مقابل مبلغ معين حيث تنحصر مهمتهم بتنفيذ أوامر القائمين على ترؤس العصابة .

المستوى الثاني : من يرأس مجموعات الشبيحة وهم الذين يشرفون على التخطيط والإشراف والتمويل لعمليات الخطف ومن ثم يديرون جريمة الابتزاز المادي لأهالي المخطوفات أو عمليات الاعتداء عليهن ولهم اتصالاتهم مع الجهات الحكومية والأمنية التي تشكل غطاءً لهم و لجرائمهم .

المستوى الثالث : هي المرجعيات الأمنية التي تقوم بالتوجيه و تغطية المجرمين والشبيحة القائمين على جرائم الخطف و الاغتصاب حماية وأمناً.

وقد وثقت هذه الدراسة ثلاث حالات لمختطفات ومعتدى عليهن على يد الشبيحة و هن : سمية ، وأم عبد الله وشهيرة .

الحالة الأولى التي تم توثيقها لمختطفات على يد الشبيحة هي الضحية " سمية " وهو اسم مستعار بعد أن أعطتنا اسمها الحقيقي شريطة عدم ذكره من أجل عائلتها حماية لهم ومن أجل المجتمع الذي يكون عادةً سيفاً ثانياً يواجه المختطفة والمعتدى عليها .

سمية فتاة في الرابعة والعشرين من العمر خريجة كلية الهندسة المدنية. عندما علمنا بقصتها اتصلت بها فأبّت أن نتكلم في البداية، لقد كان وضعها سيئاً وكانت قصتها مأساوية. ثم تم الاتفاق معها بعد نقاش طويل أن تروي قصتها مجزأة لإحدى الباحثات المشاركات.

سمية فتاة حسنة المظهر ومهندسة تسكن في مدينة حماة وتعمل في أحد المكاتب الهندسية وهي مخطوبة لشاب يعمل في المملكة العربية السعودية ، وتحضر نفسها للزواج والسفر مع زوجها.

بدأت المشكلة بشجار مع إحدى الموظفات العلويات العاملات معها في المكتب حيث تطور الحديث إلى تالاسن فيما يخص الثورة والموقف من النظام وما لبث أن تحول التالاسن إلى تهديد من قبل الموظفة، حيث هددت سمية بأنها سوف تجعلها تندم طول حياتها على الكلام التي وجهته ضد النظام و سوف تحاسبها على تأييدها للثورة .

في منتصف شهر نيسان/إبريل ٢٠١٢ وتحديداً عند الساعة ١٢ ظهراً كانت سمية متجهة إلى إحدى المؤسسات الحكومية لإنهاء معاملة السفر، وفي طريق العودة في منطقة المركز الثقافي في حماة قرب دوار الفيصل أحست سمية أن سيارة تتبعها منذ خروجها من المنزل، فما كان منها إلا أن اتصلت بزواج أختها و قالت له " هناك سيارة تتبني ماذا أفعل ؟ " وهذه كانت أخر جملة قالتها لأحد ممن تلوذ بهم .

وصفت سمية السيارة بأنها تشبه سيارات الأمن كان يستقلها أربعة مسلحين، هجم عليها اثنان وقاما بتخديرها على نحو خاطف بحيث لم تتمكن أن تطلق صرخة استغاثة، حملوها بالسيارة من وسط الطريق وفي وضح النهار، لم تعرف سمية أين أخذوها ولكن وصفت المكان الذي كانت فيه بأنه مثل مستودع أو سجن قديم كبير أو قبو بناية واسع ورطب، ذكرت سمية أن عدداً كبيراً من الفتيات المخطوفات من حماة وحمص والرستن موجودات في المكان، ورصدت أن أمماً عمرها حوالي (٣٥) سنة مع ابنتها (١٦ سنة) كانتا متواجدتين أيضاً.

روت سمية أنهم كانوا ينهالون عليها بالضرب ويجعلونها ترتطم بالجدران ثم يعتدون عليها بالضرب مرة أخرى ويشدونها من شعرها ثم يقومون باغتصابها. كان هذا هو البرنامج اليومي لتعذيبها لمدة سبعة أيام، وفي اليوم الثامن أخذوها بسيارة وهي شبه مغمى عليها من الضرب والتعذيب والاعتصاب ورموها في منطقة " منبج " بريف حلب في البرية بمنطقة نائية.

عثرت على سمية بهذه الحالة المزرية إمراة ريفية تقوم بالرعي من نفس المنطقة فأخذتها وعملت على تنظيفها و معالجتها حسب ما هو متوفر واتصلت بأهلها لتخبرهم بمكانها ليحضروها .

كان جسم سمية ملون بالأحمر والأزرق من شدة الضرب والتعذيب، وكان وجهها مكسواً بالكدمات ولحسن حظها انها لم تصب بكسور .

تقول سمية إنهم اختطفوها من أجل إهانتها وإذلالها وتركوها على قيد الحياة لتعاني وتحمل عار الاغتصاب الذي يفرضه المجتمع على المغتصابات .

و فعلاً بدأ المجتمع بالكلام على سمية فأول من تركها خطيبها ففسخت الخطبة، وانزوت سمية على نفسها لا تقابل أحداً، كانت دائماً تتجنب الكلام عن ما جرى لها في الفترة الأولى حتى مع والديها وكانت كلما تذكرت ما جرى تدخل في حالة من الهستيريا و البكاء الشديد، بالإضافة أنها كانت كثيرة الصمت قليلة الكلام، وكانت تمتنع عن تناول الطعام والشراب حتى كادت تشرف على الموت وكانت تلك رغبتها للتخلص من الحياة وما لحق بها من عار.

كانت العناية من قبل أهلها عامل مساعد وسرعان ما خطبها ابن عمها ولكن لا تزال سمية تعاني وتعيش تأثيرات هذه الحادثة المفجعة التي تقول أنها ستؤثر عليها تأثيراً كبيراً ولن تنساها طول حياتها .

الحالة الثانية لجرائم الشبيحة هي الضحية أم عبد الله والتي امتنعت عن إعطاء أسمها الحقيقي وأبت إلا أن تروي قصتها ليعرف العالم ماذا يجري لنساء سورية على يد نظام بشار الأسد و شبيحته .

أم عبد الله من إحدى قرى محافظة حمص تسكن منزلاً نائياً في طرف القرية وليس لها إلا ولد وحيد اسمه عبد الله . زوجها متوفى و تعيش مع والديها

في ١٦ ١٥ ٢٠١١ يوم الجمعة الساعة ٣:٠٠ ظهراً

ذهب والدا أم عبد الله إلى حضور جنازة ابن خالتها الذي قتل على يد قوات الأمن السوري نتيجة القصف العنيف على القرية وبعد نصف ساعة من مغادرة والديها سمعت أم عبد الله أصوات إطلاق

نار كثيف جداً تملك إثرها ولدها عبد الله حالة من البكاء الشديد والرعب مما جعلها تأخذه إلى الغرفة وتغلق الباب. بدأت بتلاوة القرآن لتهدئ من روعه وتستأنس بذلك. وما هي إلا دقائق حتى سمعت صوت قرع الباب فركضت أم عبد الله لتفتح الباب ظناً منها أن والديها عادا من الجنازة، وما أن فتحت الباب حتى فوجئت بخمسة رجال بلباس أسود ومعهم أسلحة رشاشة (كلاشنكوف) وبدؤوا بالسؤال أولاً عن وجود شباب في المنزل و من ثم السؤال عن وجود أسلحة في المنزل .

فكان رد أم عبد الله و هي في حالة رعب وشبه انهيار " والله يا سيدي ما عنا سلاح ، نحن عيلة فقيرة على باب الله ". أصر المسلحون على اتهامها بأن المنزل يحوي أسلحة فدخلوا المنزل عنوة و قاموا بتفتيشه و تخريبه و تكسير محتوياته دون جدوى وبدون أثر لسلاح ، وبعد ذلك قام أحد الرجال بمحاولة جذب صغيرها عبد الله وهددها بذبحه، و خلع الحجاب عن رأس أم عبد الله وقال لها " هذا الولد ليس اسمه عبد الله، اسمه عبد الأسد، عبد بشار، كلكم عبيد بشار " .

و بدأ بتمزيق ثياب أم عبد الله ومن ثم تعذيبها وإطفاء أعقاب السجائر بجسمها ثم قام الخمسة باغتصابها بوحشية، وعندما أنهوا جريمتهم رموا أم عبد الله على الأرض وغادروا المنزل .

قالت أم عبد الله أن سبب خروجها عن صمتها هو أنها ليست الأولى ولا تعتقد أنها الأخيرة وما جرى لها جرى لكثير من النساء ويجب على العالم كله أن يعرف ماذا يجري لنساء سورية وما يقوم به رجال النظام وما يفعلونه بنساء سورية .

الحالة الثالثة : الشبيحة ليسوا فقط من أصحاب الجنسية السورية فقد تم توثيق وجود مجموعات من جنسيات أخرى تساعد النظام في حربه ضد الشعب، وقد تم توثيق شهادة شخصية لامرأة من مدينة دوما في ريف دمشق اخترنا لها اسماً مستعاراً (شهيراً)

شهيراً امرأة متزوجة من مدينة دوما من ريف دمشق وعندها ولدان . في أحد أيام الجمعة التي اعتاد فيها الشعب السوري على التظاهر، كان زوجها اتفق معها على الخروج في مظاهرة ذلك اليوم مع أطفالهم خصوصاً أن جميع الأهلي والعائلات كانت تخرج و تتظاهر في دوما ، ومع بداية المظاهرة بدأ إطلاق النار كثيف جعل زوج شهيرة يطلب من زوجته الذهاب إلى المنزل مع الأولاد في أسرع وقت ممكن خوفاً عليها وعلى الأطفال ، وعند وصولها إلى باب المنزل هي وأطفالها قام مجموعة من

الرجال وعددهم أربعة بدفعا إلى داخل المنزل مع أطفالها واللاحق بها إلى داخل المنزل. تروي لنا شهيرة أن الأطفال وقتها بدأوا بالصراخ والبكاء لشعورهم بالخوف من هؤلاء الغرباء، بدأ الرجال الأربعة بتكسير كل شيء في المنزل وتفتيشه ، في ذلك الوقت كان الأطفال في حالة رعب وخوف وبكاء وأهم تحاول أن تهدأ من روعهم.

ذكرت لنا شهيرة أن الأشخاص كانوا يرتدون ملابس عسكرية ولكن لهجتهم كانت لبنانية واضحة، تكلم أحدهم وكأنه مسؤول المجموعة ونادى شخصاً من الأربعة واسمه حيدر و طلب منه إغلاق باب المنزل وأخذ الأطفال إلى غرفة أخرى وقفل باب الغرفة عليهم، وما كان من الأم شهيرة إلا بدأت بترجي الشبيحة اللبنانيين والطلب منهم عدم إيذاء الأطفال في الوقت الذي كانت تسمع بكاء وصراخ أطفالها في الغرفة المجاورة وهم ينادونها " ماما ... ماما " ، عندها بدأت بالبكاء وزادت في رجائها أن لا يمسا أطفالها بسوء .

هنا تكلم من يظهر أنه مسؤول المجموعة وقال " لن نؤذي الأطفال ولكن بشرط أن تدعينا نستمتع بك ونفعل بك ما نريد" ، فجوابتهم وهي تبكي " أنا امرأة متزوجة ومسلمة وأخاف الله وتوسلت إليهم ألا يمسا شرفها وعرضها وقالت أليس لديكم نساء أليس لديكم عرض تخافون عليه " .

لم تشفع توسلاتها لديهم وهجم عليها ثلاثة وبدأوا بتمزيق ثيابها وتعرية جسدها بالكامل ، هنا دخلت في حالة بكاء شديد وهي تقول" وحوش كانوا كالوحوش .. وحوش حزب الله و..... " ، اغتصبوها الواحد تلو الآخر. انفجرت بالبكاء وهي تروي القصة وتدعوا عليهم قائلة " حسبي الله و نعم الوكيل فيهم، أشكوهم إلى الواحد الأحد ، الله يفضح عرضهم كما فضحوا عرضي "

و بعد ما أنهم فعلتهم الحفيرة تركوها مرمية على الأرض وخرجوا، هنا تمننت شهيرة " بأن تتشق الأرض وتبتلعها وأن تتخلص من هذه الحياة "،فجأة وعت على أصوات أطفالها وهم يبكون ويصرخون فما كان منها رغم الألم والتعب إلا أن وقفت وارتدت ما تبقى من ثيابها و ركضت نحو أطفالها و بدأت تهدأ من روعهم وهي تبكي وهم يبكون ، تقول شهيرة " إن هذه الواقعة لم ولن تذهب من تفكيري " ، وبعد فترة وهي ترتب ما تبقى من أثاث الغرفة المحطم وجدت كتيباً صغيراً أظهرته في شهادتها مكتوب عليه " زيارة السيدة زينب" . قالت "كنت أعرف من لهجتهم الواضحة أنهم ليسوا سوريين و ليسوا من بلدنا و أنهم من جماعة حسن نصر الله" .

تواصل شهيرة بكائها وتقول "منذ اليوم الذي وقعت فيه الجريمة لم أتقوه بكلمة، لماذا أتكلم؟، والفضيحة سوف تأكلني وتعيش معي طوال حياتي " وقررت وقتها أن لا تتكلم " وأن يدفن ما حصل لها مع مماتها دون أن يعلم به أحد ."

إلا أنها ومع مرور الوقت قررت إفشاء السر والتكلم عن ما جرى لها " من أجل توعية الناس ومن أجل إيقاف المجرمين عند حدهم ودعوة الناس إلى أن ينتبهوا إلى بناتهم من هؤلاء الوحوش. و قالت " اليوم اعتدوا عليّ و أنا أعرف أنني لست أول مغتصبة ولن أكون آخرهن " وطالبت كل من يستطيع أن " يمنع هذه الجرائم البشعة التي تصيب أعراضنا و شرفنا " و " سألت الله تعالى أن تكون رسالتها وصلت حيث أنها هي الضحية وربما تكون إحدى أمهاتنا أو أخواتنا أو بناتنا المستهدفات، فيجب أن تفعلوا شيئاً لإيقاف هؤلاء المجرمين "

تعيش اليوم شهيرة تجتر الأسى والحزن مع أقارب زوجها ،لأن زوجها منذ ذلك اليوم لا تعرف عنه شيئاً، لا تعرف عنه إن كان في الأحياء أم الأموات أو بين المعتقلين.

ثانياً : رجال الأمن :

وُثقت اعترافات لرجال أمن قاموا بعمليات الخطف من الحواجز والاعتصاب أثناء مدهمة البيوت وفي مراكز الاعتقال والأفرع الأمنية وفي القرى البعيدة عن مراكز التجمعات السكنية وساحات القرى .

كما وثق ضحايا الخطف والاعتصاب على يد رجال الأمن جانباً من قصصهم ومعاناتهم .

اعترافات حسن العنصر الأمني الذي يعمل في أحد أفرع الأمن في محافظة حمص .

حسن رجب من مصياف تم إلقاء القبض عليه بمساعدة نقيب منشق عن الجيش النظامي ومنتسب للجيش الحر. تطوع حسن بجهاز الأمن العائد للنظام في بداية الأحداث حيث كان النظام يعمد إلى تجييش الشباب والرجال في المناطق المؤيدة له ودفع رواتب سخية من أجل المشاركة بعمليات القمع والقتل والخطف والتعذيب، وكما ذكر حسن أن أساس الدعوة له ولأمثاله للانخراط كانت على أساس

"التحريض الطائفي" كانوا يخوفونهم بذريعة "أن أهل السنة سوف يذبحونكم إذا سقط نظام بشار الأسد".

تطوع حسن بشكل مباشر وبدون الخضوع لدورات أو الاستماع إلى محاضرات أو توجيهات .. و تسلم فوراً سلاح رشاش (كلاشنكوف) ومسدس. ألقى القبض على "حسن" في حمص بعد عشرة أيام من ممارسته القتل و الخطف والتعذيب من قبل الجيش الحر.

ذكر حسن أن عمليات الخطف كانت تستهدف نمط معين من الفتيات وهن المسلمات المحجبات أو اللواتي يثبت نشاطهن ودعمهن للثورة وكان يتلقى أوامره بذلك من رئيس فرعه الأمني .

ذكر حسن في اعترافاته أن هناك العديد من عمليات الاغتصاب حصلت في الفرع الأمني الذي يعمل به وتحديدًا في مكان الاعتقال، وجرت العادة أن يتم اغتصاب الفتيات من قبل الدورية الأمنية التي تعتقل أو تختطف الفتيات، بينما يحصل ذلك مرة أخرى من قبل دورية أمنية ثانية.

اعترف حسن أنهم كانوا يرسلون إلى رئيس الفرع الفتيات الجميلات وصغيرات السن ليقوم باغتصابهن. وتابع اعترافه أنه في فترة عمله التي لم تتجاوز عشرة أيام كان عندهم في الفرع الأمني ما يقرب من ٢٥ فتاة تجتمع فيهن أنهن محجبات وأغلبهن من مناطق الوعر والإنشاءات والغوطة والحمراء.

وذكر حسن أنه في اليوم الذي ألقى القبض عليه من قبل الجيش السوري الحر تم اختطاف فتاة من عائلة غليون و كان سبب اختطافها أنها تنتمي إلى أسرة أحد المعارضين البارزين للنظام السوري .

و في آخر سؤال وجه لحسن : هل يوجد الكثير من أمثالك وتجمعهم معك نفس طريقة التجنيد في الأمن و نفس الأفعال ؟

أجاب حسن أنه "هناك الكثير من أمثالي وجندو بنفس الطريقة ويقومون بنفس الأعمال وبكل ما يؤمرون به من قبل رؤسائهم في الأمن".

ولقد وثقت الدراسة أيضاً حالة زينب الحصني والتي سمع العالم كله بقصتها وذلك من خلال اللقاء المباشر مع شقيقها أبو ماهر الحصني .

أرسلت تفاصيل مأساة زينب ديب الحصني لكثير من المنظمات الحقوقية. تتحدر زينب من أسرة من حي باب السباع الثائر على النظام الحاكم في سورية ويسمونها في حمص الشهيدة وهي من مواليد حمص ١٩٩٢.

اقتحمت قوات السلطة حي باب السباع بتاريخ ٢٠١١/٠٨/١٧ ودوهم منزل الناشط محمد ديب الحصني لكن لم يتم العثور عليه في المنزل فما كان من قوات الأمن إلا أن تعقبت أخته زينب الحصني واختطفوها وذلك لابتزاز أخيها محمد الحصني - الذي قتلته السلطة فيما بعد- لتسليم نفسه للأجهزة الأمنية.

بعد مرور شهر من اختطافها تم استدعاء والدها للمستشفى العسكري في حمص - وهي مستشفى سيئة السمعة يحتفظ فيها بجثث المواطنين الذين يقضون تحت التعذيب في الأفرع الأمنية ويمارس فيها التحقيق مع الجرحى ويعذبون فيها، وقد مات فيها بعضهم تحت التعذيب. فوجئ الأب بجثة ابنته زينب مقطعة الأوصال والرأس وتم إجبار والدها على توقيع أوراق يقر فيها أن المجموعات الإرهابية هي التي قامت بخطف ابنته وقتلها.

وفي نفس اليوم الذي تم توثيق قصة زينب الحصني أفاد شقيقها أبو ماهر عن إلقاء القبض على أحد الشبيحة المكلف بمهمة اغتيال أحد الناشطين في حي باب السباع ، ووثقت اعترافاته حيث اعترف بوجود ١٨ فتاة من مناطق مختلفة من حمص محتجزات داخل بستان في قرية المزرعة في ريف حمص، وأن هؤلاء الفتيات يتعرضن للاغتصاب بشكل يومي و يقوم عناصر الشبيحة أو المرتزقة بتصفيتهم جسدياً بمعدل فتاة في كل يوم واعترف هذا الشبيح بأنه يعلم بتصفية ١٢ فتاة، وما زال ستة فتيات على قيد الحياة .

كما نشرت صحيفة الحياة اللندنية حكايات لسوريات تعرضن للاغتصاب والقتل، ونقلت شهادات «نادرة» لأسرهن وأخرى من السنهن.

داخل غرفة صغيرة في أحد المساكن الذي يضم لاجئين سوريين في مدينة الرمثا الأردنية المتاخمة للحدود مع سورية، جلست أمل تحديق في شرفة صغيرة كانت تبرز من خلالها معالم مدن أثقلتها أعمال القتل والتهجير، مستذكرة ذلك " الكابوس " الذي تمثل في اغتصاب بناتها، قبل أن يقضين نحرًا بالسكاكين.

بصوت غالبه البكاء، أخذت الوالدة المكلومة تصرخ في شكل هستيري: "أخرج الأمن والشبيحة عائلات بأكملها من داخل منازلهم المدمرة، وبدأوا يعرّون صغيراتي بالقوة قبل أن يغتصبوهن ويقتلوهن لاحقاً". وتابعت فزعة: "كانوا يقولون مستهزئين: بكم حرية؟ هاي أحلى حرية."

العويل والبكاء الذي كان يملأ المكان، واستجداء الصغار والنساء، جميعها محاولات لم تقو على استدرار عاطفة المجرمين»، تضيف أمل، من دون أن توضح كيف استطاعت هي نفسها الفرار من الجلادين. وتمضي قائلة: "لم أتمالك نفسي حينما شاهدتهم ينحرون رقابهن بالسكاكين... سقطت على الأرض مغشياً علي"

وتقول متحسرة إن بناتها عائشة ودعاء ورقية "ذهبن بدم بارد لانخراط الأب في صفوف الثوار"، مؤكدة أن "آلاف السوريات اللواتي دخلن السجون في سورية لم يسلمن من الاغتصاب والمعاملة المهينة

ولا تختلف قصة اللاجئة السورية منيرة (٣٩ سنة) كثيراً عن أمل، فكلتاها أم تجرعت مرارة الفراق، إذ وقفت عاجزة أمام اغتصاب ابنتها وقتلها على أيدي « الأمن و الشبيحة»، وفق روايتها.

تحاول منيرة التي تستخدم اسماً مستعاراً - خشية العار - لملمة أوجاعها في تلك الغرفة الضيقة من السكن المبني على مقربة من الحدود، والذي وفرته إحدى الجمعيات الخيرية في الرمثا للفارين من مصير مجهول في الجارة الشمالية.

تذكر منيرة القادمة من مدينة حماة، كيف أن " الشبيحة اغتصبوا ابنتها العشرينية تسنيم خمس عشرة مرة، قبل أن يقدموا على قتلها خنقاً "في ذلك اليوم المسكون برائحة الموت.

وترفع منيرة كفيها إلى السماء أملاً في «تفريج الكرب عن أبناء شعبها»، بينما تمضي في رواية قصص مماثلة عن حالات اغتصاب تتعرض لها النسوة والفتيات في سورية.

أسماء (٢٠ سنة) كتب لها النجاة بنفسها من المذابح المنتشرة في طول البلاد وعرضها، لتروي حكايتها الصادمة مع أربعة من الجنود السوريين الذين اغتصبوها على مرأى من أهالي حي الخالدية في حمص.

تقول من مكان إقامتها في مدينة المفرق الحدودية، إنها هربت من "موت محتم" لمشاركة أشقائها في الثورة، مستذكرة تلك الليلة التي فرت بها إلى الأردن تحت غطاء الضباب والظلام الكثيف برفقة عائلتها و٣٠٠ من سكان حيها المدمر، حاملين كما تقول "دلائل على فظاعة الوضع في سورية".

وتمضي الفتاة بكثير من الألم قائلة: "بفعلتهم الشنيعة قتلوا أحلامي ومستقبلي، بفعلتهم قتلوا الفرح في داخلي".

وخلف جدار من الصمت الثقيل الذي عزز القتل والدماء من وجوده، ثمة قصة اغتصاب أخرى تحكيها بسمة (٢٦ سنة) الفارة ووالدتها المسنة من أحد الأحياء الصغيرة في درعا البلد البعيدة عن الأردن ٢ كلم فقط.

تقول وعلامات الخوف بادية على قسمات وجهها الشاحب: "في الخامس من شهر نيسان ابريل العام الماضي، كان رتل من الدبابات يحوم داخل القرية التي تقطنها، كانوا يطلقون النار في كل الاتجاهات. عشرات المدنيين سقطوا على الأرض مخرجين بدمائهم".

تمنت بسمة الموت ألف مرة كما تقول ، "على أن تجرد من ملابسها وتقع فريسة مجرمين فقدوا الإنسانية".

وتضيف أن قوات الأمن ومن يوصفون بالشبيحة "يصعدون حملتهم الوحشية في قرى غير معروفة وبعيدة عن المدن الرئيسية، فتغلق المدارس والمتاجر، وتواصل القصف، وتغتصب النساء والأطفال"

ويقول زايد حماد رئيس «جمعية الكتاب والسنة» التي تنشط في الأردن لتقديم الخدمات لآلاف

اللاجئين السوريين، إن جمعيته تقدم العون الصحي والنفسي للكثير من اللاجئات اللواتي تعرضن للاغتصاب على أيدي ميليشيات الرئيس السوري، ويؤكد لـ «الحياة» بدء العمل على افتتاح عيادتين في مدينة الرمثا، لعلاج المغتصابات من الآثار التي خلفها تعرضهن للاعتداء.

ويكشف حماد عن أن الفئة العمرية للاجئات المغتصابات وفق دراسات اجتماعية تعكف الجمعية على إجرائها، تتراوح بين ١٥ و ٢٩ سنة.

ويروي حماد قصة مأسوية نقلًا عن والدته إحدى المغتصابات التي تتلقى مساعدات دورية من الجمعية. ويقول إن ابنتها "تعرضت للاغتصاب عشر مرات على أيدي الجنود السوريين، قبل أن يقتلها أمام المارة في الشارع العام".

ولا توجد أرقام دقيقة عن أعداد السوريات المغتصابات اللواتي لجئن إلى الأردن وفق حماد، لكنه يقول إن "استمرار أعمال العنف في سورية من شأنه أن يراكم مأساة ضحايا الاغتصاب". (جريدة الحياة)

ومن بين تلك الحالات روت " نور" للجزيرة فصولاً من قصتها المليئة بالأهوال وذلك في شقة وسط العاصمة عمان بحضور طبيبة مختصة بعلاجها وناشطة سورية مسؤولة عن برنامج للتعامل مع السوريات اللواتي تعرضن للاغتصاب.

نور (٣٠ سنة) - وهو اسم مستعار لامرأة من حمص

قصتها بدأت قبل نهاية العام الماضي بأيام عندما مرت من حاجز للأمن في باب الدريب حيث كان هناك طفل عمره لا يتجاوز الـ ١٣ سنة يستجد بها وبفتاة أخرى كانت تمر بالمكان لتخليصه من الأمن، وأضافت "حاولنا تخليص الطفل من أيديهم ونحن نقول لهم حرام عليكم، عندها أمر أحد الموجودين العناصر باعتقالنا."

روت نور قصة نقلها إلى شقة في حمص قائلة "كان هناك شبان يحرسونها، وكان بداخلها ١٥ فتاة معتقلات تشرف عليهن امرأة وظيفتها أن تهيب الفتيات لتقديمهن كهدايا لشخصيات لا نعرفها ولكن غالبيتهم من ضباط الأمن."

وبحزن وألم تتابع "حال الدخول للشقة تم تمزيق ملابسنا، وتعرضت للاغتصاب في الشقة لأول مرة بعدها كنت أقوم هذه المرأة وأدعو الفتيات لعدم الانصياع لها، لتطلب المرأة نقلي لمكان آخر وإخراحي من الشقة."

كما تحدثت عن نقلها لفرع أمن تبين لها بعد مغادرته أنه "فرع فلسطين" التابع للمخابرات العسكرية السورية وهناك تقول إنها عاشت أهوالا لا يمكن وصفها. وقالت "جميع النساء المعتقلات في الفرع كنن بالملابس الداخلية فقط رغم البرد الذي كان أحد أعدائنا طوال فترة الاعتقال."

وتتابع "كان الضرب والتعذيب وخاصة الصعق بالكهرباء والاغتصاب لي ولجميع المعتقلات شيئا اعتياديا، حيث يتم ضربنا بإبر تجعل أجسادنا مثل النار ثم بإبر في الركب تشل أي مقاومة من قبلنا قبل أن يبدأ الاغتصاب."

بعد صمت عادت نور لتقول "تعرضت للاغتصاب مرات كثيرة، وفي بعض المرات كان الضباط يجبرون المجندين على اغتصاب البنات وكنت أسمع بعض المجندين يرد على أمره بالاغتصاب: أنا عندي أخوات وبنات، لكن الضابط كان يقول له: هذا أمر عسكري."

وتحدثت الشابة السورية وعلامات التقرز على وجهها عن أساليب سادية تقول إن الضباط والمجندين استخدموها مع الفتيات المغتصابات أحجمت عن ذكرها، لكنها تحدثت عن استخدام الجردان والقطط في عمليات التعذيب وحتى الاغتصاب.

وتروي الشابة أنها لم تعد تطيق رؤية الخبز، وشرحت السبب قائلة: "كانوا يحضرون لنا خبزا يابسا وعندما كنا نقول للمجندين إنه لا يمكن أكله يقومون بالبول عليه وإجبارنا على أكله."

أهم إنجاز تقول نور إنها خرجت به من المعتقل معرفة المسؤول عن اعتقال وتعذيب واغتصاب عشرات الفتيات السوريات وهو "باسل حزقلي (أبو عاهد)" الذي طالبت المنظمات الدولية بملاحقته كمجرم حرب."

تمكنت نور من الهرب من البلاد بمساعدة شخص أحجمت عن ذكر تفاصيل كثيرة عنه حفاظا على سلامته حيث نقلها لأشخاص قاموا بتهريبها للأردن نهاية فبراير/شباط الماضي.

مأساة نور مستمرة في رحلتها مع العلاج النفسي والجسدي، هي الأخت الأكبر مع شقيقها الموجود في لبنان وهو الشخص الوحيد من عائلتها الذي تمكن نشطاء سوريون في عمان من التواصل معه، حيث رفض التعاون معهم بعد أن علم بتعرض شقيقته للاغتصاب.

ثالثاً : قوات الجيش النظامي :

يوثق هذا البحث اعترافات لجنود منشقين عن الجيش النظامي أولها لطبيب ضابط (ملازم أول) في الجيش السوري هرب بعد ستة أشهر من اندلاع الثورة، أعطى اسمه الأول و لكن طلب عدم ذكره خوفاً على أخوته الذين ما زالوا في الأراضي السورية .

عند جلوسنا إلى الضابط المنشق " الطبيب " بدأ كلامه بأن خدمته العسكرية كانت على الحدود السورية الإسرائيلية في القنيطرة ، حتى أنتهم أوامر بالتوجه إلى بانياس و ذلك بحجة وجود عصابات مسلحة، وعندما وصلوا قرية البيضاء في بانياس لم يكن هناك وجود لأي عصابات مسلحة . كانت القرية مملوءة بالمتظاهرين السلميين، لكن كان هناك أوامر بإطلاق النار ثم انتقل مع كتيبته إلى حمص بنفس الذريعة وهي وجود عصابات مسلحة، وهنا بدأ "الطبيب" بالحديث عن الأوامر التي كانت تعطى من قبل الضباط والتي تطلق أيادي المجندين في القرى وفي محافظة حمص تحديداً. حاول هذا الضابط أن يتحكم بالجنود الذين تحت أمرته ولكن دون جدوى ، فكانت عمليات النهب والقتل و الخطف وتحديداً خطف النساء ، وفي نفس الوقت كانت هناك رقابة طائفية على الضباط غير العلويين بحيث يكون مجند أو صف ضابط من الطائفة العلوية مراقب لتصرفات الجنود وصف الضباط والضباط من غير الطائفة العلوية، لم يحتمل الطبيب هذه التصرفات فنسق في أحد الأحياء مع بعض الأهلي لعملية هروبه من الجيش و من ثم تهريبه إلى لبنان .

قال " الطبيب " : " كل شيء كان مستباحاً ، المنازل والبيوت والمحال التجارية والمدنيين من رجال ونساء وأطفال" . وكان يتجنب أن يساهم في أي نوع من هذه الأفعال أو حتى يعرف فيها، و سمع بكتيبته عن عمليات خطف و اغتصاب و لكن كانت رقابة الجنود العلويين تمنعه حتى من التكلم ولم يستطع إلا الهروب في الوقت الذي رآه مناسباً .

اعتراف أحد جنود المشاة السابقين في الجيش السوري "أزاد" و الذي رفض الكشف عن اسمه خشية على أقاربه الذين ما زالوا داخل الأراضي السورية .

في ٢ أبريل/ نيسان ٢٠١٢

يقول أحد جنود المشاة السابقين في الجيش السوري أنه بالإضافة إلى إطلاق النار على المدنيين العزل، فإن أفراداً من الجيش السوري النظامي قاموا باغتصاب النساء والفتيات بشكل روتيني، بالإضافة إلى تعذيب الأطفال وتشجيع قواتهم على نهب المنازل التي تعرضت للقصف.

كما ذكر أنه تم إعطاء الأوامر لعشرة جنود ليقوموا باقتحام منازل الأهالي بهدف اعتقال عدد من الرجال المطلوبين من قبل أجهزة الاستخبارات السورية، وتضمنت الأوامر أن " لديهم الحرية بفعل ما يريدون". وذكر أنه في بداية شهر تموز/ يوليو الماضي، قامت وحدته باعتقال وتعذيب من خمسة إلى عشرة أشخاص يومياً، حيث يقول " آزاد " كان لدينا غرفة للتعذيب في قاعدتنا، وكان التعذيب يتضمن التعذيب الجسدي -الضرب- والتعذيب النفسي، كما ذكر آزاد، وهو سوري كردي وكان من الذين فروا في مارس/ آذار ، بأنهم قاموا " بجلب النساء والفتيات ووضعوهن في غرفة مغلقة، وطلبوا من الجنود اغتصابهن "، وغالباً ما يتم قتل هؤلاء النسوة كما يقول آزاد .

حالات اغتصاب على يد قوات الجيش النظامي

وتعترف سيدة سورية تدعى سلمى بويلات اغتصابها وتمتنع عن ذكر أي شي يخصها باستثناء القريتين التي كانت تعيش بها هي وزوجها وأقاربها، حيث قالت وهي تبكي بحرقة : "شكوناهم إلى الله الواحد الأحد، الذي لا يظلم عنده أحد، أدركونا أيها المسلمون، نحمل في أرحامنا أبناء الزنا والاغتصاب".

وتقول سلمى تم اغتصاب ٣٦ امرأة عند اقتحام الجيش النظامي لهاتين القريتين "سهل الروح" و "كورين" بعد تعرضهما لقصف بالجبابات على بعد بضعة كيلومترات.

وتشير سلمى ذات الوجه الشاحب والجسد الهزيل: "لا أستطيع تصور ذلك أو تذكره... نحن نحمل في أحشائنا أبناء الزنا".

وتوضح سلمى : "أبلغ ثمانية وعشرين سنة ومتزوجة من الشهيد... وأنا أم لأربعة أطفال، ثلاث بنات وولد، كنا نعيش حياة هادئة في قريتنا... إلى أن جاء يوم الجمعة الثاني والعشرين شباط الماضي

١٢٢ ٢٠١٢١٢ عند بداية القصف علينا في الصباح الباكر، أعطينا نصائح عبر مكبر صوت المسجد بالتزام المنازل في الأقبية والمخابئ الأرضية لتجنب قذائف القصف، ومن استطاع الخروج إلى البرية والجبال فليفعل".

وتقول سلمى: "هذه العصابات هاجمت زوجي وسمعت ابني يبكي و لم أتمالك نفسي أن أبقى في المكان الذي كنت اختبئ فيه وتركت بناتي في القبو وخرجت مسرعة ، وأنا أتوسل إليهم وأستحلفهم بكل ما هو غالٍ عندهم أننا مدنيون، ليس لنا أي ذنب، وأنا لا نأوي الثوار والجيش الحر".

وتقول: رد علي واحداً منهم: "أنتم تواجهكم على الأرض تهمة بحد ذاتها، لقد أخطأ من خلقكم معنا أيها الحثالة".

وتضيف: "كنت أرى زوجي ممدداً على الأرض وهم فوق جسده يقفزون وهم يقولون له أين ربكم؟".

وقالوا لي: "إذا أردت أن نعفو عنك، فلا بد أن نفعلك بك ما يحلو لنا نحن الخمسة أمام مرأى ومسمع من زوجك وولدك، رفضت هذا وقلت لهم أنا أختكم، أنا سورية حرة، أيطيب لكم قلب أن تفعلوا بأختكم هذا؟ ضربني بعدها شخص على رأسي بأخمص الرشاش وسال دمي وهم يرددون: أنتم لستم إخواننا، سمعت إطلاق نار من مسدس على جسد زوجي الممدد في الأرض، فسالت دماؤه، وبعدها أخذ أحدهم ابني وأخرج سكيناً من سترته ليذبحه، رجوته أن يفعل ما يشاء على أن لا يقتل ابني".

تقول سلمى: "شقوا ثيابي بوحشية، تداول على الاعتداء علي والاعتصاب خمسة من الجنود النظاميين، وبعد انتهائهم من الفعلة، قالوا إذا جئنا مرة أخرى إلى هنا ووجدناك فسيكون مالك الذبح".

وهنا تبكي سلمى بهستيريا وتقول: "أيها المسلمون أدركونا، ألا تعقلون حالنا؟ هل حقيقة أنكم تجهلون ما يفعله بشار وجنوده بنا؟ نحن أخواتكم، سيحاسبكم الله على خذلانكم لنا، نشكوك إلى الله وحده يا بشار ومن معك، اللهم خذ حقنا منه".

ثمة حالة أخرى إنها أم يوسف التي أعطتنا اسمها و لكن امتنعت عن السماح لنا بإظهاره خوفاً على أهلها المتواجدين في حمص

أم يوسف ناشطة في مجال تأمين الأدوية وإيصال المساعدات الطبية عمرها ٣٢ من حمص.

تم اختطافها بتاريخ ٢٠١٢/٥/١٧

كانت أم يوسف في طريقها إلى إحدى المستشفيات وعندما أنهت مهمتها بتوصيل الأدوية وهي في طريق العودة تم توقيفها من قبل حاجز في منطقة قاسيون داخل العاصمة دمشق ، فسألها العناصر الذين على الحاجز من أين هي ، فأجابتهم من حمص ، طلبوا بطاقتها الشخصية والتي لم تكن تحملها في حينها، مما أدى إلى إلقاء القبض عليها مع السائق أحمد الذي كان يساعدها في إيصال الأدوية وحجزوا سيارته، وأحضروها إلى فرع الأمن العسكري في دمشق .

ذكرت أم يوسف أن الحاجز هو حاجز للجيش السوري وكان قسم من عناصر الحاجز يرتدون اللباس العسكري والبعض الآخر بالثياب المدنية ولكن كانوا جميعهم مشتركين بحمل الأسلحة الرشاشة (الكلاشنكوف) وكان من بينهم ضابط باللباس العسكري ومجموعة من العناصر وكانت لهجتهم قروية ساحلية مميزة، تم اعتقالها بنفس سيارة الأجرة و تم أخذها إلى الفرع بنفس السيارة مع السائق .

روت أم يوسف أنهم مرروها على أربع أفرع أمنية، تعرفت على أحدها وهو فرع الأمن العسكري واستغرق التحقيق معها في كل فرع ما بين ٢-٤ ساعات، ولكن مكان اعتقالها الدائم كان في فرع الأمن العسكري .

صودر هاتفها الجوال ومنعت أم يوسف من الكلام مع أي شخص من أهلها أو مع طبيب أو محام كما منع عنها الزيارات والتواصل مع أي أحد خارج فرع الأمن العسكري .

لم يعرف أحد من أسرة أم يوسف مكانها إلا بعد ثلاثة أيام (وهذه الثلاثة أيام رفضت التكلم عنها بشكل كامل مع إصابتها بنوبة بكاء شديدة)

في أول اتصال بين ضباط بالفرع الأمن العسكري و بين الأهل طلب الضابط مبلغ مليون ومئتي ألف ليرة سورية فقط من أجل تقرير طبي يوضح بأن أم يوسف لم يمسه أحد. ثم طلبوا مبلغ ٢٥٠ ألف ليرة سورية من أجل إخلاء السبيل . وتم دفع المبالغ المالية ولكن تأخر إخلاء السبيل حيث طلب الضابط مئة وخمسين ألف ليرة سورية إضافية .

دفعت أسرة أم يوسف كل المبالغ المطلوبة من أجل إخلاء سبيلها وفعلاً بعد دفع كل المبالغ تم إخلاء سبيل أم يوسف، لم يكن هناك أسماء ولا مقابلات مباشرة بين عناصر الأمن العسكري وأسرة أم يوسف، كان هناك شيخ هو صلة الوصل بين الأهل و ضابط فرع الأمن العسكري .

ذكرت أم يوسف أنها لم تتعرض لاستعمال القوة ولكن كان الضغط النفسي كبيراً جداً ، ولكن كانت ظروف الاعتقال سيئة جداً حيث بقيت أول ثلاثة أيام من دون طعام أو شراب(بعدها تم قبض دفعة من المبلغ وعندها أصبحوا يدخلون لها الطعام) و كان مكان الاعتقال غير مناسب حتى للحيوانات وذكرت أم يوسف أن هناك الكثير من الفتيات وبأعمار مختلفة معتقلات .

رفضت أم يوسف في أثناء الحديث إليها بوجود اختها التكلّم عن الأيام الثلاثة الأولى من اعتقالها بشكل جازم و كامل .

تعيش أم يوسف في حالة مزرية بعد خروجها، تنزع إلى الوحدة وترفض كل الناس حولها وتعيش على الحبوب المهدئة حتى أنها لا ترى أطفالها أو زوجها وترفض حتى لمس زوجها لها وحتى وصلت لمرحلة أنها طلبت الطلاق منه ، ولا تتكلم مع أحد ، حالتها النفسية جدا سيئة، وهي في حالة نوم دائم ولا تظل مستيقظة أكثر من أربع ساعات في اليوم واللييلة، في حالة إرهاق جسدي دائم ، تمتنع عن الطعام والشراب، وفي حالة بكاء دائم في حال الحديث مع أي من أفراد أسرتها حتى لو كانوا والديها ، انخفض وزنها ١٠ كيلو غرام في هذه المحنة ومما زاد في محنتها أن فرع الأمن العسكري اتصل بها و طلب منها زيارة الفرع مما جعلها تعيش في حالة رعب ثانية إلى ما قبل هروبها من دمشق .

وبالتنسيق والاتفاق مع الدكتور هادي البكرة الناشط في مجال كشف جرائم الخطف و الاغتصاب في سورية وثقت الحالات التالية التي نذكر مختصراً عنها:

القصة الأولى: فتاة من إحدى المحافظات عمرها تقريباً ١٢ أثنا عشر عاماً، و أختها عمرها ١٤ أربعة عشر عاماً. قام رجال الأمن و الشبيحة باغتصابهن في منزلهن أمام والدتهن و شقيقهن وتناوبوا عليهن الواحد تلو الآخر، و اشبعوا الجميع ضرباً و كانوا محظوظين فتركوهم بعد ذلك. أراد الشقيقان بعد أن مغادرة الأمن و الشبيحة قتل أختيهما " لغسل العار " ولكن الوالدة تمكنت من جلب الجيران وإفقاذهن وتهريبهن إلى الأردن والاختباء هناك.

القصة الثانية : فتاة أخرى من نفس المحافظة عمرها ١٧ عاماً تم تفتيش منزلها بحضور والدها ووالدتها ثم اغتصبوا الفتاة أمامهم وبعد ذلك اختطفوها، ما تذكره إنهم ولمدة خمسة عشر يوماً كان ينقلوها من شقة إلى أخرى ولكل شقة فتاة مسؤولة عنها وعن أخريات وحراسة، كان في هذه الشقق عدة فتيات من ٥ إلى عشرة في الشقة و كل يوم يتناوب الشبيحة و رجال الأمن على اغتصابها و اغتصاب الأخريات حتى قضت أسبوعين على هذا النحو .كانوا قبل القيام بالاغتصاب يقومون بحقن الفتيات بمادة ما في الفخذ تبقين مدركات لما يحصل لكنهن مشلولات الحركة، و تحدثت عن مجموعة وحوش منهم قيدها ثم نزعوا ثيابها واحضروا مكواة كهربائية، سخنوها وقاموا بكي داخل عضوها التناسلي من الداخل و الخارج، وغابت عن الوعي لتصحوا في اليوم الثاني و تجد نفسها عارية على سرير في فرع فلسطين " تمت معرفته لاحقاً " بعد فترة تم الإفراج عنها قام أهلها بأخذها والهرب إلى الأردن، وقد تم تأمين إجراء عمليات ترميم و تجميل للمناطق المصابة من جسدها بعد أن تم توثيق حالتها كاملة ولكنهم وجدوا أن المادة التي حقنت بها في فخذها عدة مرات بنفس المناطق مازالت آثارها موجودة وأدى إلى حدوث نزف داخلي ومرض في الدم. ويعتقد أنها ستبقى تعاني منه لفترة طويلة إن كتب لها الشفاء.

القصة الثالثة: وصلت فتاة عمرها ١٥ عاماً إلى المستشفى تم نقلها عبر الحدود عن طريق فاعلي خير، قتل أهلها واغتصبت لمدة عشرة أيام داخل شقق في نفس المحافظة، قبل نقلها لفرع فلسطين بعدة أيام، قاموا بإحضار فئران و دس رؤوسهن داخل عضوها التناسلي من الداخل ومن الخارج وجعلهم يؤذونها لتنتشر السموم في جسدها. نقلت إلى فرع فلسطين وحدث لها التهابات داخل الرحم والبطن ورميت الفتاة في مكانٍ معزول في ضواحي دمشق لتموت، ولكن شاء إرادة الله لها أن تعيش لتروي قصتها. وجدها مجموعة من الشباب، الذين قاموا بإيوائها و تقديم بعض العلاج ثم تم تهريبها إلى الأردن وتم توثيق حالتها بالكامل طبيياً، عولجت الفتاة ولكن مازالت تتوالى عليها الالتهابات في البطن وتوجد نفس آثار الحقن في الفخذ و تعاني من نفس مرض الدم.

قال الناشط لقد تم التوصل لمعرفة أسماء بعض من قاموا بالاغتصاب، والتعذيب، بطريقة مؤكدة وموثقة. لا أستطيع ذكر تفاصيلها الآن.

يوجد العشرات من هذه الحالات التي تم توثيقها وجميع الفتيات بحاجة ماسة لعمليات جراحية وعلاج بالإضافة إلى العلاج النفسي طويل الأمد. وقد قام بعض الأطباء السوريين في أمريكا بتبني عدد من هذه الحالات.

حالات اختطاف قام بها أفراد مناوئون للنظام:

أما ما يخص ما سجل من عمليات الخطف التي قام بها معارضون للنظام وفي دراسة لها يمكننا القول أنها حصلت بشكل ضيق جداً ومحدود لتحرير مختطفات لدى الأمن أو الشبيحة أو للكبح جماح بعض اللواتي كن يقمن بعمليات الخطف ويساعدن عليه أو لنساء عرفن بإيقاعهن الأذى بزميلاتهن واللواتي كن يكتبن التقارير المؤذية بحق زميلاتهن في الوظائف الحكومية ويتسببن بخطفهن أو اعتقالهن.

وقد تقدم في سياق التقرير قصة الخاطفة الفت التي تم القبض عليها وتقييد حريتها وذلك بسبب قيامها بأعمال الخطف وتم إلقاء القبض عليها وهي تحضر لعملية خطف في حي باب السباع المعارض للنظام في حمص والتي عرضت حالتها موثقة ضمن اعترافات الخاطفات .

كما وثق ناشطون عملية خطف لموظفتين في شركة دلنا حمص وهنّ من الطائفة العلوية واللواتي تم خطفهن وهن في الطريق إلى عملهن لما كانتا تقومان به من "تشبيح" على الموظفين وتقديم أسماء المتظاهرين إلى الأفرع الأمنية وخصوصاً أن الكثير من أقاربهن من العاملين في الأجهزة الأمنية والجيش النظامي السوري .

تجدر الإشارة هنا أن مثل هذه العمليات القليلة تم القيام بها من أجل رد الظلم عن الناس ووقف الإجرام المتبع من قبل النظام وشبيحته في ظل الغياب التام للقانون والمحاسبة وعدم المعاقبة على التجاوزات التي يقوم بها الأمن والشبيحة وقوات الجيش النظامي .

أما في ما يخص المعاملة، لم تسجل أي حالة اغتصاب للمختطفات من هذا النوع سواء أثناء تقييد حريتهن أو بعد إطلاق سراحهن وأقر المختطفات بالمعاملة الحسنة للجهات المعارضة للنظام . ولقد جرى مبادلتهم مع مختطفات ومغتصابات على أيدي الأمن والشبيحة بالرغم من قيامهن بالتشبيح وخطف النساء من الحارات المعارضة للنظام .

ومع ذلك تم تسجيل حالات قليلة لخطف لنساء علويات في حمص من قبل بعض أهالي المختطفات الذين اختطفوا على يد الشبيحة والأجهزة الأمنية ، حيث تبين من حديثنا لبعض هؤلاء الشباب أنهم كانوا يرون بناتهم وأخواتهن محتجزات في القرى العلوية، وقالوا إنهم ترددوا كثيرا قبل القيام بهذه العمليات لكن لم يجدوا بداً عن ذلك في غياب القانون والعدل وملاحقة المجرمين من الأمن والشبيحة، لا بل مساندة الجهات الحكومية وتأييدها لعمليات الخطف، قال الناشطون: " كان لابد من استرداد محارمنا ونسائنا والدفاع عن أعراضنا التي لا يصبر أي إنسان على انتهاكها أو مسها بمكروه"، وفعلاً بعد عدة أيام نفذ هؤلاء الشباب عملية خطف لنساء علويات ووضعوهن تحت حراسة بعض الشباب المعروفين بصلاحهم ، لم يطل الأمر ، خضع الخاطفون وتمت المبادلة وتم إطلاق النساء من أقارب الشباب والناشطين. ولقد روى الناشطون روايات مختلفة عن حسن معاملتهم للمختطفات من طرفهم إلا أن اللجنة حثتهم على التوقف فوراً عن اتباع هذه السياسة المخالفة للقواعد الإنسانية العامة على الرغم من انتهاك كل من المختطفات المواليات للنظام والشبيحة والأمن والجيش والمقاتلون العابرون للحدود لها.

الباب الثاني : تحليل لعمليات الخطف والاعتداء على المرأة في سورية وموقف القانون الدولي الإنساني منها .

الفصل الأول : تحليل جرائم الخطف و الاعتداء على المرأة في سورية

بالإضافة لكل الأعمال المنتهكة لحقوق الإنسان التي يقوم بها النظام الحاكم في سورية من قتل وتعذيب واعتقال وتهجير جماعي وهدم المنازل واستخدام الأسلحة المتوسطة والثقيلة والتي تستهدف المدنيين وتستهدف قمع الحراك الشعبي وتنفيذ سياسة الرعب والقتل والتي تشكل مجموعها في كل يوم آلاف الانتهاكات لكل القوانين الوطنية والدولية وكل المواثيق الإنسانية، كان هناك نهج ونوع من الإجرام الذي تندى له جبين الإنسانية وهو إجرام يستهدف النساء وشرف المرأة السورية وكرامة العائلات السورية ، إجرام يقوم على خطف الفتيات والنساء بطريقة مهينة واقتيادهن إلى مراكز للاعتقال أو بيوت مخصصة أو ساحات عامة لجمع الفتيات و ترهيبهن والاعتداء عليهن والذي يمكن تسميته " الاغتصاب: سلاحاً وعقوبةً وانتقاماً " .

في البداية لابد من تسجيل صعوبة كبيرة كانت في متابعة هذه الجرائم و توثيقها و ذلك لسببين:

السبب الأول و هو أن سورية ما زالت تخضع لحملة أمنية وعسكرية تستبيح المدن والقرى، تنتشر فيها الحواجز الأمنية والعسكرية والمداهمات في كل المناطق المنتفضة وذلك ضمن سياسة منظمة من قبل النظام يرافقها كم هائل من الوحشية ومنع التحرك والتنقل والتنكيل بكل شخص يعمل على كشف الانتهاكات وإظهار الجرائم المرتكبة ومن ضمنها جرائم الخطف والاعتداء الواقع على النساء، حيث تم توثيق بعض الحالات بعد خروجها من الأراضي السورية.

السبب الثاني أن جرائم الخطف والاعتصاب هي من الجرائم الواقعة على الشرف (العرض) ومن المعروف أن هناك تقليد وعرف عام عند جميع فئات وشرائح المجتمع السوري بإخفاء هذه الجرائم وذلك خوفاً على شرف العائلة من العار الذي يلحق بها جراء الاعتداء على إحدى نساء العائلة السورية الكريمة، ومن خلال عمليات التقصي والبحث فهناك حالة كثير من النسوة اللواتي رفضن مجرد الكلام أو التعاطي في الموضوع، قالت إحدى الفتيات التي رفضت الكلام في الموضوع جملةً و تفصيلاً بقولها

" هل تريد أن يلحق العار بعائلتي لثلاثة أو أربعة أجيال، أو أنك تريد أن أتكلم عن ما جرى حتى يعيش بناتي حياتهن ومستقبلهن رهينة لهذه الجريمة" .

ولا يقل السبب الثاني صعوبة عن السبب الأول، فقد كان ردة فعل الأسر الذين تواصلنا معهم بذات الحسم والحدة والامتناع عن مجرد الخوض في الموضوع .

على الرغم من كل الصعوبات فقد وجدت قلة شجاعة أثبت أن تصمت وآثرت الكلام حتى تكون قصصهن صرخة مدوية لكافة السوريين والمجتمع المحلي والإقليمي والإنساني بشكل عام، ولكي يعرفوا ماذا يجري لنساء سورية على أيدي هذا النظام السوري المنتهك لكل القيم والمحرمات والأعراف الإجتماعية .

وصل عدد الحالات الموثقة لحالات الخطف والاعتصاب (١٥٠٠) ألف و خمسمائة حالة على يد النظام بشبيحته ورجال أمنه وعسكره وقام بهذا التوثيق مجموعة من الجمعيات المحلية والناشطين المهتمين بهذا الموضوع ، مع العلم فهناك مئات الحالات التي لم توثق للأسباب المذكورة آنفاً .

يمكننا القول ومن خلال متابعة الواقع المؤلم الذي تتعرض له المرأة السورية في الأحداث الراهنة ومن خلال الحالات التي تم توثيقها والتي عرضت ضمن منهجية بحثية أن عمليات الخطف والاعتداء والاعتصاب كانت منتشرة جغرافياً على مساحات واسعة من الأراضي السورية و خصوصاً في المحافظات والمدن والقرى النائية على النظام الحاكم وذلك ضمن سياسة قمعية ووحشية تتخذ من عمليات الخطف والاعتداء الممنهجة عقوبة جماعية على حراك هذه المدن والقرى ضد النظام السوري وتشتد وتصبح قصصها مروعة ويكثر عددها بالتوازي مع شدة وصمود المدينة أو القرية واستمراريتها في الثورة ، كما أن عاملاً مهماً في وقوع جرائم الخطف والاعتصاب يكمن في بعد القرية عن مركز المدينة وابتعادها عن مراكز التجمعات السكانية.

بالإضافة إلى ما تقدم فقد استهدفت أسر الناشطين ونسائهم من أمهات وأخوات وبنات بجرائم الخطف والاعتصاب واستهدفت الناشطات بشكل مباشر لمشاركتهن في الثورة على النظام.

كما سجلت كثير من عمليات الخطف والاعتصاب على أساس طائفي في المناطق التي تتداخل فيها الطائفة العلوية مع الأغلبية السنية، حيث تحولت المدن والقرى النائية والتي تقع بجوار مناطق الطائفة العلوية مكاناً لهذه العمليات والجرائم لاسيما منطقة بانياس ومدينة حمص وريفها مثل تلكلخ والقصير والحولة، ورافق هذا النوع من الجرائم القائمة على أساس طائفي غض طرف القوات الحكومية والأمنية والتي كانت في العديد من الحالات متواطئة ومنسقة لها، وفي مثل هذه المناطق شاركت ميليشيات طائفية غير سورية عابرة للحدود من إيران ولبنان والعراق.

اتخذت هذه الجرائم أشكالاً وحشية ومَرَصِيَّة اعتمدت على التعذيب بأشكال سادية مقززة سواء في طريقة الخطف أو الاعتصاب متبعة سياسة تجبيش المجرمين وحثالة المجتمع على القيام بعمليات القمع والمداهمة في جو من الرعب والخوف وفقدان الأمان والذي يجعل من الفئات المدنية والأكثر تأثراً كالنساء والأطفال عرضة لكم كبير من الانتهاكات من قبل رجال الأمن والشبيحة والجيش، حيث يتم استغلال الأوضاع التي تعيشها المدن النائية للقيام بالانتهاك الجنسي للمرأة ، وقد اتخذ هذا الانتهاك عدة أشكال منها الاعتصاب وتصوير العنف الجنسي والابتزاز به من أجل إعادة الانتهاك أو ابتزاز الأهل بالمال و كذلك تشويه أعضاء الجسد والإجبار على التعري في أماكن الاختطاف والمعتقلات وكذلك من خلال مداهمة البيوت وارتكاب جريمة الاعتصاب من دون خطف وأمام أفراد العائلة كما يمكن أن يحدث ذلك في أماكن عامة وعلى الحواجز الأمنية والعسكرية وكذلك حمل الزنا والتعرض

للنقل المتعمد للأمراض من خلال الاعتداء الجنسي وحالات اقترنت بها جريمة القتل بجريمتي الخطف والاعتصاب .

و من خلال هذه الدراسة والحالات التي وثقت يمكن تعداد أسباب القيام بهذه الجرائم أو استهداف النساء وبشكل ممنهج و منظم ضمن سياسة متبعة وهي :

١ - يتم استهداف النساء في سورية من قبل الشبيحة والقوات الحكومية الأمنية منها والعسكرية السورية لإشباع الرغبة الجنسية حيث يقوم هؤلاء باستغلال الظروف الأمنية وحوادث الاضطراب في المدن والقرى باستخدام السلاح على ارتكاب جريمة الخطف أو الاعتصاب أو الجريمتين معاً و ذلك ضمن اعتقاد سائد عند هؤلاء المجرمين أن جريمتهم سوف تمر ويتم التغاضي عنها ولن يكون هناك عقاب أو حساب يمس مرتكبيها و بصيغة أخرى لن يتعرض من يرتكب هذه الجرائم للعقاب .

٢ - جرائم الخطف والاعتداء الجنسي ترتكب من قبل عناصر الشبيحة والأمن والجيش النظامي لإيصال رسالة تتمثل بعقوبة وإهانة الفتيات وازدرائهن و ازدراء أهلهن و ثقافتهن و طائفتهن على اعتبار أن المجتمع السوري يعتبر المساس بشرف المرأة هو مساس بشرف العائلة وأهلها، وبالتالي فإن المجرمين يعتبرون أنفسهم باقتراف مثل هذه الجرائم أنهم انتصروا على أعدائهم من المدنيين والناشطين في مجال الثورة السورية المطالبة بإسقاط النظام بحيث تشكل هذه الجرائم رداً عقابياً أليماً على مطالبة الشعب والمدن و القرى الثائرة على مطالبتهم بالحرية.

٣ - وثقت حالات خطف واعتصاب النساء في المعتقلات والسجون كوسيلة للضغط على المرأة لتبوح بما عندها من معلومات وأسرار وذلك ضمن أوامر كانت تعطى لعناصر الأمن والجيش واعتبار ذلك بمثابة أمر عسكري، أو إطلاق يدهم بأن يفعلوا ما يريدون بالنساء المختطفات، وحتى في حال عدم توفر أي معلومات كانت ترتكب عمليات الاعتصاب كعقوبة للمرأة لمجرد كونها من حي تائر أو من عائلة أحد الثوار أو أنها أظهرت تأييداً للثورة .

٤ - ووثقت أيضاً حالات خطف واعتداء على نساء سورية بدافع طائفي و بدليل كثير من الألفاظ الطائفية التي نقوه بها المنتهكون أثناء عمليات الخطف و الاعتصاب (مثال : "أين ربكم"، "بشار الأسد هو ربكم"، "أنتم حثالة وسلفيين" ، "والله لحتى نببيدكن و نعمل فيكن مثل ما صار في مدينة حماة في الثمانينات" .

٥ - كان من نتائج كل الأسباب السابقة ظهور ظاهرة "حمل الغتصابات" و بالتالي إنتاج أطفال من هؤلاء المعتدين داخل أرحام المغتصابات الأمر الذي ربما كان مقصوداً لتعقيد الأمور على الأسرة وإرباكها وإلحاق عار مركب على الأم والوليد.

الفصل الثاني : الآثار السلبية لجريمة الاغتصاب على المغتصبة

المغتصبة هي امرأة واجهت أفسى لحظات الرعب التي زلزل كيائها النفسي وأحدث تهتكات وشروخاً نفسية هائلة ، وواجهت الموت، وانتهكت كرامتها وانتهك شرفها، لذلك حين نراها بعد الجريمة مباشرة تكون في حالة من النشوش والشروود والذهول ، وربما لا تستطيع التحدث بشكل منتظم وإنما يصدر عنها كلمات متقطعة أو مبهمه.

وحيث تستعيد هدوءها بعض الشيء يساورها شعور بالخجل والعار والإهانة والقلق، وأحيانا تنفجر غاضبة ثم تهدأ وأحيانا تدخل في نوبات من البكاء، وربما تحاول الانتحار. وهي تنظر إلى من حولها بشك وتوجس، وإذا التقت عيناها بمن تحب من أقاربها فهي تنتظر للحظات إليه أو إليها وكأنها تطلب الأمن والسماح. وحين تعود لرشدها أكثر وأكثر ربما تبدأ في الشعور بالذنب وتلوم نفسها على أنها تسببت في حدوث ما حدث، وتتساءل عما إذا كانت شاركت فيما حدث أو سكتت عنه ولم تقاوم بشكل كاف، أو أنها أغرت الجاني بها أو تواجدت في مكان لم يكن يجب أن تتواجد فيه، أو أنها ارتكبت ذنوبا وخطايا يعاقبها الله عليها بما حدث.

ونتيجة لهذه الاضطرابات الانفعالية العديدة تكون المريضة في حالة إعياء شديد، وأرق وفقد الشهية للطعام، وعدم التركيز.

أما على المدى البعيد نسبياً، فتصاب المغتصبة بما يسمى "مرض ما بعد الصدمة" حيث تتكون لديها ذاكرة مرضية للحدث تؤثر في حياتها النفسية، حيث تعاودها صورة الحدث في أحلام اليقظة وفي أحلام النوم بشكل متكرر ومُلمح ، وكلما رأت أو سمعت أو عايشت أي شيء يذكرها بالحدث فإنها تصاب بحالة من القلق الشديد والخوف وتسارع ضربات القلب والعرق، ولذلك فهي تحاول تفادي أي مؤثرات تذكرها بالحدث أو تمت له بصلة. وقد يكون من تداعيات هذه الحالة ومضاعفاتها نوع من

الاكتئاب المتوسط أو الشديد مصحوباً بأعراض قلق ووساوس خاصة ، وساوس النظافة والطهارة ، وهذا قد يعوق المريضة عن ممارسة حياتها بشكل طبيعي.

وحدث الاغتصاب أو حتى هتك العرض أو التحرش يؤثر على رؤية المغتصبة للجنس الآخر، فقد ترى الرجل على أنه حيوان يريد افتراس جسدها وترى العلاقة الجنسية على أنها علاقة حيوانية عدوانية قذرة، وقد يؤثر هذا في قرارها بالزواج فترفض خوفاً من العلاقة الجنسية التي عايشتها في صورة مخيفة، وإذا تزوجت قد تواجه مشكلات في علاقتها الجنسية بزوجها لنفس السبب .

أما إذا كانت متزوجة فيتكون عندها رفض الزوج وعدم قبوله وغالباً ما تطلب الطلاق .

من الناحية الطبية يؤكد د. صالح الحربي استشاري متخصص في طب الأسرة والمجتمع ، على إن هناك مراحل تمر بها المغتصبة وهي :

" أولاً: مرحلة الحدث وتتمثل فيها حالة الصدمة النفسية والعصبية والتي تظهر فيها حالة من البكاء والضبابية والخوف والرعب والعداء للنفس والمجتمع والعصبية الواضحة اتجاه كل المحيط بها وحالة من الخدران والانعزال من المجتمع .

ثانياً: مرحلة الشفاء (من عدة أسابيع إلى ٤-٦ سنوات) والتي قد تستمر فيها حالة العصبية و الاكتئاب واسترجاع الحدث واضطراب العواطف والأحلام المخيفة واستمرار الانعزال المجتمعي عن المحيط وعدم التركيز والتهيج لأبسط الأمور والخوف من البقاء وحيدة في البيت وقد تفقد الرغبة في العمل أو الهوايات السابقة وإمكانية الشجار مع الأسرة

و هناك إمكانية الرغبة في تغيير المكان أو المدرسة والعمل وزيادة احتمال استعمال الأدوية المهدئة والبدء في استعمال المخدرات. وقد تدخل في مرحلة اكتئاب واضحة مع وجود أفكار ووساوس خوفي من الخروج مع الرجال وعدم الإحساس بالسعادة والخوف من المستقبل والإحساس بعدم وجود ما يمكن أن تعيش له. كذلك الخجل من مخالفة الناس والجيران والأخوة والإحساس بالبعد عنهم وقد يمكن أن تصبح بدون إرادة للاستقرار بالعمل حتى الحياة ، وقد تصل إلى أن تفقد احترامها لنفسها وثقتها بنفسها.

و يجب أن لا ننسى بأن الصدمة النفسية والعصبية الناتجة عن الاغتصاب ستبقى مدى الحياة ولا يمكن للمغتصبة أن تنسى هذه الصدمة الكبيرة والتي قد لا تتمكن من تجاوزها والتعايش معها . "

و من هنا يمكن تقسيم الآثار السلبية التي قد تتعرض لها المغتصبة إلى :

أولاً : الآثار الجسدية لجريمة الاغتصاب.

ثانياً : الآثار النفسية لجريمة الاغتصاب.

ثالثاً : الآثار الاجتماعية لجريمة الاغتصاب.

أولاً : الآثار الجسدية لجريمة الاغتصاب :

و هي الأضرار الجسدية التي تصيب المغتصبة جراء جريمة الاغتصاب و هي :

١. تمزيق غشاء البكارة.
٢. الحمل .
٣. الإجهاض .
٤. قتل المواليد.
٥. الإدمان على المهدئات و المخدرات في بعض الحالات .
٦. الأمراض النفسية و الاكتئاب والانتحار في بعض الحالات .
٧. الإصابة بجروح و كسور العظام .
٨. إصابات في الأعضاء الداخلية و النزف الداخلي.
٩. أمراض منقولة جنسياً.

ثانياً : الآثار النفسية لجريمة الاغتصاب :

إن من الصعوبة بمكان حصر الآثار النفسية التي تتركها جريمة الاغتصاب على المغتصبة لأن المظاهر والآثار كثيرة ومتعددة وتأخذ أشكالاً متنوعة ، مع ذلك يمكن تثبيت أهم الآثار و أكثرها وضوحاً:

- ١ . فقدان المرأة ثقته بنفسها واحترامها لذاتها .
- ٢ . شعور المرأة الدائم بالذنب إزاء الأعمال التي تقوم بها.
- ٣ . إحساسها بالكره الشديد للرجل وكأنه وحش كاسر .
- ٤ . شعور المرأة بالإحباط والكآبة .
- ٥ . إحساسها الدائم بالعجز .
- ٦ . إحساسها بالإذلال والمهانة
- ٧ . عدم الشعور بالاطمئنان والسلام النفسي والعقلي .
- ٨ . اضطراب عام بالصحة النفسية .
- ٩ . فقدانها الإحساس بالمبادرة واتخاذ القرار .

ثالثاً : الآثار الاجتماعية لجريمة الاغتصاب :

تعتبر هذه الآثار في غاية الخطورة لما تخلفه في حياة المرأة الاجتماعية .

- ١ . الطلاق .
- ٢ . التفكك الأسري .
- ٣ . سوء واضطراب العلاقات بين أهل الزوج وأهل الزوجة
- ٤ . سوء و اضطراب العلاقة الزوجية مع الزوج
- ٥ . تسبب تسرب الأبناء من المدارس
- ٦ . عدم التمكن من تربية الأبناء و تنشئتهم تنشئة نفسية واجتماعية متوازنة
- ٧ . قد يجنح بعض أعضاء الأسرة التي يسودها هذا النمط من المشاكل
- ٨ . ازدياد العنف الاجتماعي ضد المرأة المغتصبة مما يؤثر على عملية تنظيم الأسرة بطريقة اجتماعية صحيحة .

الفصل الثالث : موقف القانون الدولي الإنساني من جرائم الواقعة على المرأة في سورية.

في هذا الفصل سوف نعرض و بشكل مختصر لبعض ما قرره القانون الدولي الإنساني لحماية المرأة ومدى فداحة الانتهاكات المرتكبة في سورية المذكورة في هذه الدراسة ومخالفاتها لكل الاتفاقيات والأعراف الدولية المكونة للقانون الدولي الإنساني و التي ترقى إلى مرتبة جرائم حرب وجرائم إبادة. ويتشكل هذا الفصل من ثلاثة مباحث هي :

المبحث الأول : القانون الدولي الإنساني

المبحث الثاني : حماية النساء زمن النزاعات المسلحة

المبحث الثالث : حماية النساء المحتجزات

المبحث الأول : القانون الدولي الإنساني :

القانون الدولي الإنساني في جانب منه عبارة عن مجموعة من القواعد التي تحمي، في أوقات الحرب، الأشخاص الذين لا يشاركون في القتال أو لم يعودوا قادرين على المشاركة فيه. والهدف الأساسي لهذا القانون هو الحد من معاناة الإنسان وتفاديها في النزاعات المسلحة. وليس على الحكومات وقواتها المسلحة وحدها أن تلتزم بهذا القانون، بل على جماعات المعارضة المسلحة وأي أطراف أخرى في النزاع أن تلتزم به أيضا.

وبالتالي هناك عدة تعاريف القانون الدولي الإنساني منها :

القانون الدولي الإنساني : هو مجموعة من الأعراف التي توفر الحماية لفئات معينة من الأفراد والممتلكات و تحرم أي هجمات قد يتعرضون لها أثناء الصراعات المسلحة سواء أكانت هذه الصراعات تتمتع بالصفة الدولية أو غير الدولية ، و هذه الأعراف مستمدة من القانون التعاهدي والقانون الدولي العرفي . (أ.د محمود شريف بسيوني)

القانون الدولي الإنساني : مجموعة من القواعد و المبادئ المتفق عليها دولياً ، و التي تهدف إلى الحد من استخدام العنف وقت النزاعات المسلحة عن طريق حماية الأفراد المشتركين في العمليات الحربية أو الذين توقفوا عن المشاركة فيها ، و الجرحى و المصابين و المدنيين ، و كذلك جعل العنف في

المعارك العسكرية مقتصرًا على تلك الأعمال الضرورية لتحقيق الهدف العسكري .(أ.د محمد نور فرحات).

وقد عرف المستشار القانوني للجنة الدولية للصليب الأحمر هانز بيتر جاسر القانون الدولي الإنساني : هو القانون المطبق في المنازعات المسلحة ، بمعنى هو القواعد الدولية الاتفاقية والعرفية التي تعنى بحل المشاكل الإنسانية بصورة مباشرة في المنازعات المسلحة الدولية و غير دولية .

و في ضوء التعاريف السابقة يمكن تعريف القانون الدولي الإنساني :

" هو عبارة عن مجموعة القواعد القانونية الدولية (اتفاقية - عرفية) المطبقة في النزاعات المسلحة الدولية و غير الدولية و التي تستهدف تقييد حق أطراف النزاع في اختيار أساليب و وسائل القتال ، و كذلك حماية الأشخاص و الأموال حيال تلك النزاعات المسلحة ، من أجل حصر الخسائر الناجمة عن المنازعات المسلحة في أضيق نطاق ، و المحافظة على حقوق الإنسان و حرياته الأساسية و كرامته الإنسانية "

الاتفاقيات المكونة للقانون الدولي الإنساني :

أسفرت الجهود المتواصلة لتطوير قواعد القانون الإنساني عن الكثير من الاتفاقيات من أهمها :

الأولى : اتفاقية جنيف لتحسين حال الجرحى والمرضى بالقوات المسلحة في الميدان وذلك في 12/8/1949م.

الثانية : اتفاقية جنيف لتحسين حال الجرحى والمرضى من القوات المسلحة في البحار في 12/8/1949م.

الثالثة : اتفاقية جنيف بشأن معاملة أسرى الحرب المؤرخة في 12/8/1949م.

الرابعة : اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في أوقات وقوع الحرب في 12/8/1949م.

بالإضافة إلى البروتوكولين الملحقين باتفاقيات جنيف

ويضاف إليها اتفاقية (لاهاي) وتتكون من الاتفاقات التي أسفرت عنها نتائج مؤتمرات الصلح التي عقدت في هولندا عامي ١٨٩٩-١٩٠٧م وركزت على الوسائل المسموح بها أثناء العمليات الحربية

اتفاقية منع جريمة إبادة الجنس البشري و المعاقبة عليها لعام ١٩٤٨

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري لعام ١٩٦٥

اتفاقية مناهضة التعذيب لعام ١٩٨٤

اتفاقية عدم تقادم جرائم الحرب و الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية لعام ١٩٦٨

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية و السياسية ١٩٦٦

العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية لعام ١٩٦٦

البروتوكولان الاختياريان الملحقان بالعهدين السابقين

و كذلك مجموعة من الاتفاقات الإقليمية الصادرة عن المنظمات الدولية الإقليمية و منها :

الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان لعام ١٩٥٠

الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان لعام ١٩٦٩

الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان و الشعوب لعام ١٩٨١

الميثاق العربي لحقوق الإنسان لعام ١٩٩٤

بالإضافة إلى ذلك تبذل الأمم المتحدة جهوداً مستمرة لتأمين احترام حقوق الإنسان أوقات النزاعات المسلحة والحد من استخدام بعض الأسلحة و الجرائم و توصيفها بجريمة حرب و خاصة تلك التي تحمل طابع الإبادة الجماعية.

المبحث الثاني : حماية المرأة في القانون الدولي الإنساني .

سوف نمر سريعاً على بعض المواد القانونية المتجذرة في القانون الدولي الإنساني و التي تشكل حماية قانونية للمدنيين بشكل عام بالإضافة إلى حماية إضافية للنساء والأطفال من جرائم الخطف والاعتصاب التي انتهكت في سورية على قوات الأمن و الجيش و الشبيحة .

هناك حد أدنى من الضمانات وضعها القانون الدولي الإنساني والتي يتمتع بها جميع الأشخاص المحميين الخاضعين لسيطرة أحد أطراف النزاع المسلح الدولي ، حيث يحظر القيام بالأفعال الآتية في أي زمان وفي أي مكان ومن أي مسؤول مدني أم عسكري:

١- ممارسة العنف إزاء حياة الأشخاص أو صحتهم أو سلامتهم البدنية أو العقلية وبوجه خاص القتل والتعذيب والعقوبات البدنية والتشويه .

٢- انتهاك الكرامة الشخصية .

٣- أخذ الرهائن .

٤- العقوبات الجماعية .

٥- التهديد بارتكاب أي فعل من الأفعال المذكورة آنفاً .

وتحرم اتفاقيات جنيف الأربع صراحة في المادة الثالثة المشتركة في جميع الأوقات والأماكن في النزاعات المسلحة غير الدولية الأفعال الآتية :

“الاعتداء على الحياة والسلامة البدنية، وبخاصة القتل بجميع أشكاله، والتشويه، والمعاملة القاسية، والتعذيب،

أخذ الرهائن،

الاعتداء على الكرامة الشخصية، وعلى الأخص المعاملة المهينة الحاطة بالكرامة ، وإصدار الأحكام وتنفيذ العقوبات دون إجراء محاكمة سابقة أمام محكمة مشكلة تشكيلا قانونيا، وتكفل جميع الضمانات القضائية اللازمة في نظر الشعوب المتمدنة” .

كما يوفر البروتوكول الثاني لاتفاقيات جنيف حماية إضافية ، وذلك في المادة ٤ تحت عنوان الضمانات الأساسية.

ولكون النساء غالباً ما يكن ضحايا سهلة لأشكال من العنف الجنسي في أوضاع النزاع المسلح نتيجة القلاقل التي يثيرها قيام الحرب ، وانهيار المؤسسات الوطنية واعتبارات أخرى وحوافز متلازمة غالباً مع البعد النفسي للقتال و بالتالي يجب حمايتهم.

فان المادة (27) من اتفاقية جنيف الرابعة نصت على حق الأشخاص المحميين في الاحترام ومعاملتهم معاملة إنسانية ، وأكدت على وجوب حماية النساء بصفة خاصة ضد أي اعتداء على شرفهن، ولا سيما ضد الاغتصاب، والإكراه على الدعارة وأي هتك لحرمتهم .

ومن النصوص التي تعطي المرأة حماية خاصة أو إضافية (البروتوكول) الأول الإضافي إلى اتفاقيات جنيف المعقودة في ١٢ آب / أغسطس ١٩٤٩ والمتعلق بحماية ضحايا المنازعات الدولية المسلحة

المادة ٧٦ : حماية النساء

١- يجب أن تكون النساء موضع احترام خاص، وأن يتمتعن بالحماية، ولاسيما ضد الاغتصاب والإكراه على الدعارة، وضد أية صورة أخرى من صور خدش الحياء .

٢- تعطى الأولوية القصوى لنظر قضايا أولات الأحمال وأمهات صغار الأطفال، اللواتي يعتمد عليهن أطفالهن، المقبوض عليهن أو المحتجزات أو المعتقلات لأسباب تتعلق بالنزاع المسلح . .

٣- تحاول أطراف النزاع أن تتجنب قدر المستطاع، إصدار حكم بالإعدام على أولات الأحمال أو أمهات صغار الأطفال اللواتي يعتمد عليهن أطفالهن، بسبب جريمة تتعلق بالنزاع المسلح، ولا يجوز أن ينفذ حكم الإعدام على مثل هؤلاء النسوة .

و هناك إعلان مهم جدا يحمي جميع الأشخاص من الاختفاء القسري و هو "إعلان حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري ، حيث اعتمد ونشر بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٣٣١٤٧ و ذلك بتاريخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ .

و من أهم موادہ :

المادة ١

١. يعتبر كل عمل من أعمال الاختفاء القسري جريمة ضد الكرامة الإنسانية ويدان بوصفه إنكاراً لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة وانتهاكا خطيرا وصارخا لحقوق الإنسان والحريات الأساسية التي وردت في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وأعدت تأكيدها وطورتها الصكوك الدولية الصادرة في هذا الشأن.

٢. إن عمل الاختفاء القسري يحرم الشخص الذي يتعرض له، من حماية القانون، وينزل به وبأسرته عذابا شديدا. وهو ينتهك قواعد القانون الدولي التي تكفل، ضمن جملة أمور، حق الشخص في الاعتراف به كشخص في نظر القانون، وحقه في الحرية والأمن، وحقه في عدم التعرض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. كما ينتهك الحق في الحياة أو يشكل تهديدا خطيرا له.

المادة ٢

١. لا يجوز لأي دولة أن تمارس أعمال الاختفاء القسري أو أن تسمح بها أو تتغاضى عنها.

٢. تعمل الدول على المستوى الوطني والإقليمي، وبالتعاون مع الأمم المتحدة في سبيل الإسهام بجميع الوسائل في منع واستئصال ظاهرة الاختفاء القسري.

المادة ٧

لا يجوز اتخاذ أي ظروف مهما كانت، سواء تعلق الأمر بالتهديد باندلاع حرب أو قيام حالة حرب أو عدم الاستقرار السياسي الداخلي أو أي حالة استثنائية أخرى، ذريعة لتبرير أعمال الاختفاء القسري.

المبحث الثالث : حماية النساء المحتجزات

الحماية الإضافية للنساء واجبة التطبيق أيضاً على النساء المحرومات من حريتهن (المحتجزات) فضلاً عن القواعد الخاصة بهن وفي سبيل إعطاء وصف تفصيلي لصور الحماية نستعرض المسائل والنصوص الآتية

١- الإقامة

تتضمن اتفاقيتا جنيف الثالثة والرابعة والبروتوكولان الإضافيان إحكاماً تفصيلية بشأن ظروف احتجاز أسرى الحرب أو المعتقلين المدنيين . ويجب أن تراعي هذه الظروف عادات وتقاليد الأسرى . مع الأخذ بنظر الاعتبار في النزاعات المسلحة غير الدولية المادة الثالثة المشتركة بين اتفاقيات جنيف والأحكام التي نص عليها البروتوكول الثاني والخاصة بالضمانات الأساسية في احترام الحق في الحياة والشرف والمعتقدات والكرامة.

ومن الجدير بالذكر أن المادة 82 من اتفاقية جنيف الرابعة تشير إلى مسألة هامة للنساء ؛ ذلك أنها توجب تجميع أفراد العائلة معاً في معتقل واحد إلا في حالات معينة وتجزئ للوالدين المعتقلين أن يطلبوا أن يلحق بهما أطفالهم المتروكين دون رعاية عائلية.

٢- فصل إقامة الرجال عن النساء:

يجب أن تحجز النساء في أماكن منفصلة عن الرجال ويوكل الإشراف المباشر عليهن إلى نساء وفقاً للمادة ٧٦ من اتفاقية جنيف الرابعة والمادة ٥ من البروتوكول الثاني ، وعندما تقتضي الضرورة في الحالات الاستثنائية و المؤقتة إيواء نساء معتقلات لا ينتمين إلى وحدة أسرية في المعتقل نفسه الذي يعتقل فيه الرجال، يتعين بشكل ملزم تخصيص أماكن نوم منفصلة ومرافق صحية خاصة لهن .

٣- ممارسة الشعائر الدينية :

على الدولة الحاجزة أن تضع تحت تصرف المعتقلين وأسرى الحرب ، أيا كانت عقائدهم ، الأماكن المناسبة لإقامة شعائرهم الدينية .

٣- الصحة والعناية الطبية والتغذية:

تتحمل السلطات الحاجزة مسؤولية إعالة المحتجزين مجاناً وكذلك توفير الرعاية الطبية التي تتطلبها حالتهم الصحية . ولو رجعنا للاتفاقية جنيف الثالثة لوجدنا أنها تتناول بالتفصيل مسألة الرعاية الطبية لأسرى الحرب و أحكاماً عن إعادة أسرى الحرب المصابين بجراح أو أمراض خطيرة إلى أوطانهم

كما تتضمن اتفاقية جنيف الرابعة نصوصاً مماثلة للشروط الصحية والرعاية الطبية خاصة بالمعتقلين المدنيين . وأشارت إلى أنه يعهد بحالات الولادة و الأمراض الخطيرة أو الذين تستدعي حالتهم علاجات خاصة، أو عملية جراحية أو علاجاً بالمستشفى، إلى أي منشأة يتوفر فيها العلاج المناسب وتقدم لهم فيها رعاية لا تقل عن الرعاية التي تقدم لعامة السكان . ويجب مراعاة احتياجات النساء الحوامل والمرضعات إلى مقادير إضافية من الغذاء من أجل الحفاظ على صحتهن وصحة أطفالهن .

٦- التفتيش : لا يجوز أن يقوم بتفتيش المعتقلات المدنيات سوى نساء .

٧- الإفراج والإعادة إلى الوطن والإيواء في بلد محايد:

ينبغي، أن يعمل أطراف النزاع أثناء قيام الأعمال العدائية على عقد اتفاقات للإفراج عن فئات معينة من المعتقلين أو إعادتهم إلى الوطن، أو عودتهم إلى منازلهم أو إيوائهم في بلد محايد، وبخاصة الأطفال، والحوامل، وأمهات الرضع والأطفال صغار السن.

وهنا لا بد من التأكيد ومن وجهة نظر قانونية أن كل الحالات التي تم توثيقها في هذه الدراسة تشرح السياسة التي اتبعتها النظام الحاكم في سورية من عمليات خطف و اغتصاب وقعت على المرأة السورية والتي تشكل بمجموعها انتهاكات صارخة وفاضحة تستوجب تحرك المجتمع الدولي بمنظوماته المعنية والمنظمات الحقوقية والقانونية العالمية لوقف هذا الإجرام الممنهج بحق الشعب السوري عامةً وبحق النساء والفتيات في سورية خاصةً .

إن من المفجع أن تستمر هذه السياسة الإجرامية التي تستهدف النساء خطفاً و اغتصاباً وتعذيباً لأكثر من ستة عشر شهراً، منتهكة كل القيم الإنسانية والمجتمعية والأخلاقية والدينية والطبيعية، سياسة تستهدف النساء و الأطفال، وهما الطرف الضعيف والهش في المجتمع، سياسة لا تحترم شرفاً ولا إنسانية ، حتى إنها لا تميز أن النساء هن أبناء وطن وحرثه، و شرفهن من شرف البلاد مهما تعمقت الأزمة واحترب أهله.

توصيات:

نتيجة لما تقدم فإن اللجنة السورية لحقوق الإنسان تنظر بعين القلق البالغ إلى التطورات الخطرة في استهداف النساء وخطفهن واغتصابهن، وتدين وبأشد العبارات هذه الجرائم الخطرة التي تستهدف شريحة مجتمعية سريعة التأثر، تدينها بشدة من أي طرف صدرت ولأي غرض، وتطالب القيام بما يلي كإجراء عاجل:

- من النظام الحاكم في سورية:

- ١ - الأمر بوقف كل أعمال الخطف والاغتصاب والاعتداء على النساء في سورية
- ٢ - الإفراج الفوري عن كافة النساء المخطوفات في المعتقلات وأماكن الإختطاف .
- ٣ - اعتبار جريمة خطف النساء والاعتداء عليهن واغتصابهن جرائم حرب يعاقب عليها القانون السوري والقانون الدولي والمواثيق الدولية.
- ٤ - تقديم كل من تورط في هذه الجريمة من تنفيذين وداعمين إلى لجنة قضائية دولية مستقلة ذات صلاحيات لمحاكمتهم.
- ٥ - تأمين العلاج المادي والنفسي للمتضررات من هذه الممارسات.
- ٦ - دفع تعويض مجزئ للنساء المغتصابات عن الأضرار المادية والنفسية والمعنوية.
- ٧ - إعلان رد اعتبار للنساء المغتصابات وتقديم إعتذار رسمي لهن.

- من منظمات الأمم المتحدة ذات الصلة:

- ١- اعتبار جرائم الخطف والاغتصاب الواقعة على النساء في سورية جريمة حرب.
- ٢ - رفع مذكرات اعتقال وجلب لكل من يثبت اقترافه هذه الجريمة إلى المحكمة الجنائية الدولية بمن فيهم رؤوساء الأفرع الأمنية وكبار ضباط الأمن وسواهم في المحافظات الذين يغطون هذه الانتهاكات ويؤمنون الحماية للقائمين بها.
- ٣ -الطلب لجمع أسماء مقترفي هذه الجريمة النكراء أمرين ومنفذين ورفع مذكرات دولية بحقهم.
- ٤ - تحذير الدول التي ينشط فيها شبحة ومتعاونين مع النظام السوري وتقديم كل من يثبت تورطه في ارتكاب هذه الجريمة إلى محكمة الجزاء الدولية.
- ٥ - اعتبار الأفراد والمنظمات والجهات غير السورية التي تشجع على هذا العمل وتشارك فيه متورطة في جرائم حرب واتخاذ إجراءات رادعة بحقها ومعاقبتها وفق المعايير العالمية.

